

EP

الأمم المتحدة

Distr.

LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/15

29 October 2002

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثامن و الثلاثون
روما، 20-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2002

نظرة عامة الى القضايا التي تم تبينها أثناء استعراض المشروعات

المشروعات والأنشطة المطروحة على الاجتماع الثامن والثلاثين

طروحات الوكالات والشركاء التنايين

1. لقد بلغت القيمة الإجمالية للمشروعات والأنشطة التي تسلمتها أمانة الصندوق من الوكالات المنفذة والثنائية ل طرحها في معرض الإجتماع الثامن والثلاثين 430,606,584 دولاراً أميركياً (بما فيها تكاليف مساندة الوكالة حيثما تواجدت). أما التمويل المطلوب فيرتفع الى 182,995,843 دولاراً أميركياً ويشمل الشرائح المخصصة للخطط القطاعية ومشروعات بروميد الميثيل.

مراجعة الأمانة للمشروعات والأنشطة المقترحة

2. لقد نتجت عن مراجعة أمانة الصندوق المقترحات لتمويل المشروعات والأنشطة توصية بموافقة مفرشية على 50 مشروعاً استثمارياً فضلاً عن أنشطة أخرى بلغت قيمتها 11,063,951 دولاراً أميركياً. وقد جرى سحب أو تأجيل 28 مشروعاً وغيرها من الأنشطة بكلفة إجمالية بلغت 3,794,861 دولاراً أميركياً، بما فيها المشروعات التي لم تؤمن المعلومات المناسبة أو التي أثارت شكوكاً حول مدى أهليتها. أما التكاليف الإضافية العائدة الى مشروعات إستثمارية، وخطط قطاعية وخطط وطنية للإزالة التدريجية، والتي بلغت القيمة الإجمالية للأموال المطلوبة لها 17,454,279 دولاراً أميركياً، فقد تمّ الإتفاق بشأنها مع الوكالات المنفذة ذات الصلة، وهي مطروحة ليصار الى النظر فيها كلٌّ على حدةٍ لجهة مدى التزامها بالممارسة السابقة (مثلاً المشروعات الإستثمارية المتعلقة ببروميد الميثيل). ولا تزال على طاولة النقاش مع الوكالات المنفذة التكاليفُ الإضافية لمجموعة أخرى من 36 مشروعاً إستثمارياً، وخطط لإدارة التبريد وخطط وطنية للإزالة التدريجية (مجموعها 133,697,585 دولاراً أميركياً). وسوف تبُلغ اللجنة التنفيذية بنتيجة هذه المناقشات في حينه.

وضع الصندوق

3. لحظة إعداد هذه الوثيقة، بلغت موارد الصندوق المتعدد الأطراف المتوافرة للإلتزام حوالى 85.2 مليون دولار أميركي.

القضايا الناتجة عن استعراض المشروعات

تخصيص إستهلاك غاز التبريد في ما بين القطاعات

4. في أثناء انعقاد الإجتماع الخامس والثلاثين، قررت اللجنة التنفيذية أن على البلدان اختيار نقطة إنطلاق يتمّ من خلالها إنجاز خفض مستدام في استهلاك غاز التبريد وقياسه (المقرر 35/57). وتشير الفقرة الشرطية B من المقرر هذا الى أنّ نقطة الإنطلاق تمثل الإستهلاك الأقصى الذي سيدفعه الصندوق لإتمام الخفض وأنّ المشروعات يجب أن تكون متلازمة مع إرشادات الصندوق على كافة الصُعُد.

5. مع مرور الوقت، اتخذت اللجنة التنفيذية عدداً من المقررات التي تحتّ الوكالات على مساعدة البلدان في الحصول على بيانات دقيقة عن الإستهلاك ورفع التقارير بشأنها. كذلك، أشارت اللجنة التنفيذية، في مقرّرات أخرى كثيرة، الى ضرورة أن تكون البيانات عن الإستهلاك، الواردة في وثائق المشروعات، خالية من اللاترابط في ما بينها، لا سيّما حيث يظهر الإستهلاك في المشروعات، إن منفصلاً أو تراكمياً، وقد تعدّى الإستهلاك المبلّغ به الى القطاع او الى المادة ككل في البلاد. والأمثلة ذات الصلة تشمل المقررات 17/2, 17/60, 19/28, 19/64, 26/13, 28/25, 29/10, 28/36, 30/41, 34/18. إنّ الشرط القاضي

بأن تكون البيانات دقيقة في التقارير المرفوعة وبأن تركز التكاليف الإضافية على إستهلاك يمكن التحقق منه، يشكّل إرشاد الصندوق وفقاً لما ورد في المقررات ذات الصلة.

6. لقد تضمّن عدد من الخطط القطاعية، الممتد على عدة سنوات، المطروحة على الإجماع الخامس والثلاثين مقترحات لتمويل الإستهلاك في مجموعة من القطاعات يختلف اختلافاً كلياً عن بيانات الإستهلاك المبلّغ بها رسمياً. تشمل هذه الإختلافات حالات أشارت فيها البلدان في معرض تقاريرها السابقة عن التطور في عمليات تنفيذ البرامج القطرية، الى قطاعات انعدّم فيها الإستهلاك. في بعض الحالات، بلغ الأمانة أنّ الإستهلاك المتبقي المؤهل قابل للتخصيص في ما بين القطاعات حسبما تشاء، وذلك بما أنّ الإستهلاك الإجمالي يبقى ضمن الإستهلاك المتبقي المؤهل تحت نقطة الإنطلاق، وبما أنّ المشروع سيحقق خفضاً مستمداً إعتباراً من نقطة الإنطلاق.

7. هذا يطرح قضيتين. أولاً، إنّ التكاليف الإضافية التي راجعتها الأمانة وأوصت بتمويلها، قائمة، لجهة سياسة الصندوق، على الإستهلاك الفعلي الذي تمّ تبيينه خلال إعداد المشروع. إضافة الى ذلك، ووفقاً لما تقتضيه قواعد الصندوق، لطالما سعت الأمانة، في حدود الممكن عملياً، الى تحقيق تلازم بين إستهلاك المؤسسة وبين بيانات الإستهلاك المبلّغ بها رسمياً. ثانياً، نظراً الى الإختلاف بين تكاليف المشروعات وعتبات جدوى التكاليف، تؤثر حركة الإستهلاك بين قطاع وآخر على حساب التكاليف الإضافية. فنتراوح مثلاً عتبات جدوى التكاليف في قطاع الرغاوى نفسه بين 6.23 دولاراً أميركياً/كلغ و 16.86 دولاراً أميركياً/كلغ.

8. كثيرة هي التحدّيات الناشئة عن هذه الحالة التي تمّت مواجهتها بنجاح في إطار المراجعة المكثفة والمناقشات حول المشروع ذات الصلة، مع تفادي مواجهة القضية بشكل مباشر. على عكس ذلك، تبقى مقترحات مشروعات أخرى مؤجلة، في حين تدور المناقشات حول بيانات قضايا محدّدة. قد تنتظر اللجنة التنفيذية في ماهية الإرشاد الذي قد ترغب في توفيره لجهة تخصيص الإستهلاك في ما بين القطاعات أو ضمن الخطط القطاعية.

بلدان من دون خط أساس للإمتثال

9. لقد تسلّمت الأمانة مقترحات مشروعات وأنشطة لثلاثة بلدان لم يُحدّد لها خط أساس لاستهلاك غاز التبريد CFC، وهي أنغولا، بوسنة والهرسك، و هايتي. ولم تطرَح على الإجتماع الثامن والثلاثين مشروعات من البلدين الأخيرين. ولا يمكن، في الوقت الحاضر، تحديد مستلزمات الإمتثال لهذه البلدان. حتى عندما يكون المشروع على شكل خطة وطنية للإزالة التدريجية، لا يمكن القول إنّ الجدول الزمني المقترح للإزالة التدريجية سيلتزم بالمهل النهائية للإمتثال ذات الصلة.

10. إنّ الحاجة الأكثر إلحاحاً التي تواجه هذه البلدان تكمن في أن تعرضَ بياناتها وظروفها على لجنة التنفيذ، عبر أمانة الأوزون، حتى تتمكن لجنة التنفيذ من إعطاء التوصيات الملائمة الى الأطراف حتى يتم تأسيس حالة الإمتثال لكل بلدٍ من البلدان. قد تعتمد اللجنة التنفيذية الى حتّ الوكالات المنفذة المسؤولة عن مشروع لتعزيز المؤسسي في بلدٍ يعيش حالة كهذه الى السهر على تأمين كل مساعدة، وبصورة طارئة، الى البلد المعني فيبلغُ بيانات امثاله لخط الأساس ويطرح حالته على أمانة الأوزون. ويجب القيام بهذه الخطوة قبل أن يتمّ إعداد المشروعات والأنشطة وطرحها على اللجنة التنفيذية، باستثناء مشروعات التعزيز المؤسسي.

مقترحات المشروعات ذات الوقع الأدنى على موجبات الإزالة التدريجية

11. لقد طرَح مشروع واحد في قطاع المذيب في الهند يهدف، متى أنجزَ تنفيذه، الى إتمام إزالة تدريجية لكمية تبلغ 54 طناً من معامل إستنفاد الأوزون، رابع كلوريد الكربون. كانت آخر التقارير قد أشارت الى استهلاك إجمالي لرابع كلوريد الكربون في قطاع المذيب في الهند بلغ 8,080 طناً من معامل إستنفاد الأوزون. وفقاً للتقرير، تبقى قيد المعالجة كمية 8,000 طنّ من معامل إستنفاد الأوزون. وقد تمّ الإتفاق على أهلية المشروع وتكلفته. مع ذلك، تمّ تحويله ليُصار الى النظر فيه على حدةٍ بغية تسليط الضوء على قضية بلدٍ حاجتهُ الى المساعدة في قطاع ما ملُحّة، إنّما لم يُحرز سوى تقدّم بسيط مع المساعدة التي حظي بها حتى الآن. في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام 2001، حصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على 169,000 زائد تكاليف المساندة لمساعدة حكومة الهند، بالتعاون مع الجمعيات الصناعية على الصعيد الوطني، على تطوير خطة عمل للتدريب المدمج والأنشطة غير الإستثمارية ذات الصلة لدعم الإزالة التدريجية في قطاع المذيب. ويشمل التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي. لم تتسلّم الأمانة أيّ معلومات أو مقترحات بنتيجة هذا المشروع وليست على بيّنة من أيّ أنشطة أخرى جارية في هذا القطاع. بالتلازم مع الهدف الرئيسي القاضي بمساعدة البلدان العاملة بموجب المادة-5 لإتمام الإمتثال، قد تحثّ اللجنة التنفيذية الوكالات المنقّذة على اتّخاذ كافة التدابير لتأمين المساعدة للبلدان التي كانت في خطر، لجهة التعرّض لموجبات المراقبة في بروتوكول مونتريال.

مقترحات مشروعات لبلدان في حالة عدم إمتثال

12. وفقاً للمقرّر 20/37 (أ)، قرّرت اللجنة التنفيذية وجوب عدم الموافقة على مقترحات المشروعات المتعلقة ببلدان في حالة عدم إمتثال لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال الى أن يعالج الأطراف قضية عدم الإمتثال الأساسية.

13. طرَحَت على الإجتماع الثامن والثلاثين خطة وطنية واحدة للإزالة التدريجية لغاز التبريد CFC في ألبانيا ليُصار الى النظر فيها. لقد استند المقترح الى بقاء البلد في حالة عدم امتثال للتجميد والخفض بنسبة

50 في المئة من استهلاك غاز التبريد CFC بحلول العام 2007. لقد عُرضَ البرنامج القطري على هذا الاجتماع لكن تمّ تأجيل مخطط الإزالة التدريجية. لقد طُلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تحتّ ألبانيا على رفع تقرير بوضعها الى لجنة التنفيذ عبر أمانة الأوزون. وهذا التقرير مرفوع فقط لأخذ العلم.
